

# نحو اقتصاد أردني أقوى

تحليل وتوصيات للإصلاح الاقتصادي

تحسين اقتصاد الأردن يتطلب خطة شاملة تعتمد على مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، تقليل البطالة، تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الاستدامة المالية.

فيما يلي بعض الأفكار والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تحسين الاقتصاد الأردني

### 1. تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي :

تحسين بيئة الأعمال: تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل عملية الحصول على التراخيص، وتقليل البيروقراطية. يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية واضحة تضمن حماية المستثمرين المحليين والأجانب.

تقديم حوافز ضريبية: يمكن تقديم حوافز ضريبية للشركات الناشئة أو للشركات التي تستثمر في مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

تحسين الشفافية: ضمان أن يكون هناك مستوى عالٍ من الشفافية في عمليات القطاع العام والخاص، مما يزيد من ثقة المستثمرين.

### 2. تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

القطاع الصناعي: زيادة دعم الصناعات المحلية، مثل صناعة الأدوية، الصناعات الغذائية، والآلات. يجب تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفير تمويل ميسر لها.

القطاع السياحي: تعزيز السياحة في الأردن، خاصة في المواقع التاريخية مثل البتراء وجرش ووادي رم، وكذلك السياحة البيئية. يجب العمل على الترويج للأردن كوجهة سياحية آمنة ومستدامة.

القطاع الزراعي: تحسين استخدام التكنولوجيا في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف. تعزيز الزراعة المستدامة والحد من الفاقد الغذائي.

### 3. تحسين التعليم والتدريب المهني:

التعليم الفني والمهني: من خلال تفعيل برامج التعليم المهني التي تواكب احتياجات السوق المحلي والدولي، يمكن تقليل معدلات البطالة بين الشباب وزيادة المهارات المطلوبة في القطاعات المختلفة.

الجامعات والتعليم العالي: يمكن تعزيز الشراكات بين الجامعات وصناعة التكنولوجيا والمشروعات، بهدف إعداد الطلاب لسوق العمل وتحسين مهاراتهم في التخصصات الأكثر طلباً.

### 4. الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار:

تحفيز الابتكار التكنولوجي: دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وتعزيز البيئة المواتية للابتكار، مثل إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز البحوث.

التحول الرقمي: تطوير البنية التحتية الرقمية في القطاعين العام والخاص. زيادة استخدام التكنولوجيا في الخدمات الحكومية، مثل تحسين الخدمات الإلكترونية وتسهيل المعاملات عبر الإنترنت.

## 5. الاستثمار في الطاقة المتجددة:

الطاقة الشمسية وطاقة الرياح: الأردن يمتلك إمكانيات كبيرة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لذا يجب الاستثمار بشكل أكبر في هذه المجالات لتوفير مصادر طاقة نظيفة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

تحسين كفاءة الطاقة: من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المنازل والصناعات، يمكن تقليل التكاليف وتعزيز استدامة قطاع الطاقة.

## 6. تقوية القطاع المالي والمصرفي:

تعزيز القروض والتمويل: تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، سواء من خلال البنوك أو عبر شركات التمويل الصغيرة، مما يساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

إصلاح النظام الضريبي: وضع نظام ضريبي أكثر عدالة وفعالية يساهم في تحسين الإيرادات العامة دون التأثير السلبي على الاستثمار أو الطبقات الوسطى.

## 7. تقوية القطاع المالي والمصرفي:

حوافز للشركات الناشئة: يمكن إنشاء صناديق تمويل خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير تسهيلات في الإجراءات الحكومية، مما يشجع على زيادة عدد المشاريع الريادية في الأردن.

التسويق المحلي والدولي: تطوير برامج لدعم التوسع التجاري لهذه المشاريع داخل السوق المحلي وكذلك على المستوى الدولي.

## 8. تقوية القطاع المالي والمصرفي:

فتح أسواق جديدة: العمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية في دول أخرى، خاصة في الأسواق الناشئة. يمكن أن يكون التوسع في أسواق الدول العربية والأفريقية ودول آسيا فرصة جيدة.

تحسين جودة المنتجات الأردنية: يجب العمل على تحسين جودة المنتجات الأردنية لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

## 9. تقوية القطاع المالي والمصرفي:

تعزيز الرعاية الصحية: تحسين الخدمات الصحية للجميع، مع التركيز على تحسين جودة الخدمات الصحية في المناطق الريفية والنائية. تحسين إدارة القطاع الصحي يمكن أن يساهم في تقليل الإنفاق الحكومي غير الضروري وتحسين الإنتاجية.

التعاون مع القطاع الخاص: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية المستدامة.

## 10. تطوير البنية التحتية:

تحسين شبكة النقل: تطوير شبكة الطرق والمواصلات العامة لتسهيل حركة الناس والبضائع داخل الأردن. تعزيز الربط بين المدن الرئيسية والمناطق الاقتصادية الهامة.

تحسين المياه والصرف الصحي: الاستثمار في مشاريع بنية تحتية متعلقة بالمياه والصرف الصحي لتلبية احتياجات المواطنين وتقليل الفاقد.

## 11. تطوير الشراكات الإقليمية والدولية:

التعاون مع الدول المجاورة: تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة مثل العراق والسعودية وفلسطين من خلال الاتفاقيات التجارية وتبادل السلع والخدمات.

جذب الاستثمارات الأجنبية: العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، مثل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وتوفير حوافز مغرية.

## 12. إصلاح النظام القضائي والعدلي:

تحسين فعالية النظام القضائي: من خلال ضمان العدالة والشفافية في النظام القضائي، يمكن تعزيز بيئة الأعمال وجذب المستثمرين. سيؤدي ذلك إلى تقليل الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات الحكومية.

## الخلاصة

تحسين اقتصاد الأردن يتطلب تنسيقاً بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتحفيز الاستثمار في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة، مع تعزيز التعليم والابتكار. كما يجب تطوير بنية تحتية قوية، وتشجيع القطاع الخاص، وتقليل العجز التجاري. من خلال هذه الإجراءات، يمكن للأردن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.